

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده :

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٦ خ تقدم المميز بهذا التمييز
للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم
(٢٠١٤/١١٦٦) تاريخ ٢٠١٤/١٠/٣٠ المتضمن وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة
ثمانى سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه لأسباب تتلخص
بما يلي :

١. أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها حيث جاء قرارها مخالفاً
لل قانون والأصول ومجحفاً بحق المميز .

٢. أخطأت المحكمة بتطبيقها نص المادة (١٥٨) من الأصول الجزائية إذ كان عليها أن تقرر براءة المميز لا أن تدينه .
٣. أخطأت المحكمة بإدانة المميز حيث لا توجد بينة تربطه بالجرم المسند إليه.
٤. أخطأت المحكمة باستخلاصها للقصد الجرمي .
٥. أخطأت المحكمة بوزن البينة .
٦. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم مناقشتها وأخذها بالتقرير الطبي الشرعي .

- كما رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .
- قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وورده موضوعاً وتأيد القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولات يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٤/٩٩٤) تاريخ ٢٠١٤/٩/١١ قد أحالت المتهم :

ليحاكم _____ لدى تلك المحكمة بتهمة :
هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) عقوبات مكررة مرتين .

وقد ساقطت النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام _____
الموجه للمتهم تمثلت بما يلي :

(بأنه وفي حوالي الساعة الرابعة من مساء يوم ٢٩/٧/٢٠١٤ ذهب المجني عليه الطفل _____
مواليد (٢٠٠٩) إلى منزل جده (والد والده)
وهناك وجد ابن عمته المشتكى عليه لوحده مع جده المسن واقفاده المشتكى عليه إلى

غرفة بعيدة عن غرفة جده ونزع عنه بنطاله وكلسونه وخلع هو بنطاله وكلسونه ووضع قضيبه على مؤخرة المجني عليه دون أن يقذف سائله المنوي وأعطى المجني عليه عشرون قرشاً وطلب منه أن لا يخبر أحد وإلا سيقطله ، وسبق للمشتكى عليه أن كرر أفعاله السابقة بوقت سابق حيث نزع ملابس المجني عليه رغماً عنه وخلع بنطاله وكلسونه ووضع قضيبه على مؤخرته وأخذ يحرك به على مؤخرته وألقى القبض على المشتكى عليه واعترف بالجرم وجرت الملاحقة) .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى ، وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وما قدم فيها من بيانات توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

((.... الطفل
من مواليد عام ٢٠٠٩ وقد توجه بتاريخ ٢٩/٧/٢٠١٤ إلى منزل جده (والد والده) وقد وجد في المنزل ابن عمته المتهم مع جده المسن وهناك أقدم المتهم على أخذ المجني عليه إلى غرفة بعيدة عن غرفة جده حيث قام بنزع بنطلون وكلسون المجني عليه وخلع هو بنطلونه وكلسونه وأقدم على وضع قضيبه على مؤخرة المجني عليه ولم ينزل سائله المنوي على مؤخرة المجني عليه وقام بإعطاء المجني عليه مبلغ عشرون قرشاً وهدده بأن لا يخبر أحد عما فعله به ، وقد سبق للمتهم أن كرر أفعاله مع المجني عليه في وقت سابق حيث أقدم على تنزيل ملابس المجني عليه رغماً عنه وخلع هو بنطلونه وكلسونه ووضع قضيبه على مؤخرة المجني عليه وأخذ يحركه على مؤخرته وعندما عاد المجني عليه قام بإخبار والدته الشاهدة عما فعله به المتهم والتي قامت بدورها بإبلاغ زوجها والد المجني عليه وعلى إثر ذلك قدمت الشكوى ...)) .

بتاريخ ٣٠/١٠/٢٠١٤ وفي القضية رقم (٢٠١٤/١١٦٦) أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكمها المتضمن تجريم المتهم بجناية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٩) عقوبات مكررة مرتين والحكم عليه وعملاً بالمادة ذاتها بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثماني سنوات عن كل جرم محسوبة له مدة التوقيف وعملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ إحدى هاتين العقوبتين وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثماني سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المتهم بالقرار قطع فيه بهذا التمييز .

كما رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وعن أسباب التمييز كافة الدائرة حول الطعن بوزن البينة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فإن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع وبعد استعراضها أوراق الدعوى وما قدم فيها من بينات نجد :

أ- من حيث الواقعة الجرمية فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى الواقعة التي اعتمدتها في تكوين عقيدتها وقناعتها بقرارها المطعون فيه وهي واقعة ثابتة مستمدة من بينات قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى والتي تصلح لبناء حكم عليها وأخصها أقوال المجني عليه وشهود النيابة التي جاءت متساندة في كافة مراحل الدعوى وأقوال المتهم الشرطية التي قدمت النيابة العامة البينة على صحة وسلامة الظروف التي أدلى بها بتلك الأقوال .

ب- من حيث التطبيقات القانونية إن الأفعال التي قارفها المتهم تجرأه المجني عليه الطفل والذي لم يبلغ الثانية عشرة من عمره والمتمثلة بقيام المتهم بوضع قضيبه على مؤخرة المجني عليه بعد أن شلحه بنطلونه وكلسونه وتهديده بأن لا يخبر أحداً ، تشكل سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات مكررة مرتين وكما ورد بإسناد النيابة العامة وانتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه .

ج- من حيث العقوبة فإن العقوبة المحكوم بها تقع ضمن الحد القانوني للجرائم التي أدين بها المحكوم عليه .

وبذلك فإن الحكم المطعون فيه قد جاء مستوفياً لكافة الشروط القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من الأصول الجزائية مما يقتضي تأييده ورد هذه الأسباب .

أما عن كون الحكم مميزاً بحكم القانون فإن في ردنا على أسباب الطعن ما يكفي للرد على ذلك .

لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٢/١٢ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق ب. ع.